دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية
– دراسة تطبيقية على بعض المصارف اليمنية –

The role of E – payment methods in mitigating financial and banking risks- practical study on some Yemeni banks

نبيل محمد العلفي
جامعة عمران– اليمن
nabilolofi@yahoo.com

صخر فارع الجنيد[1]
البنك المركزي اليمني – اليمن
sfga2025@gmail.com

تاريخ الاستلام: 22 /2023/10 *تاريخ القبول: 10 /2024/01* *تاريخ النشر: 03 /2024/03*

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وسائل الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية ودورها في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من مجموعه من العاملين في بعض المصارف اليمنية والبالغ عددهم (6) مصارف. ومن خلال المعالجة الإحصائية أظهرت نتائج الدراسة أن وسائل الدفع الإلكتروني تسهم في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية بمقدار (.783). كذلك وجود تأثير كبير لاستخدام الإنترنت المصرفي وبطاقات الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية، حيث بلغ حجم تأثيرهما (67%)، (63%) . كما أظهرت وجود تأثير بسيط لاستخدام محافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية، حيث بلغ حجم تأثيرها (48%) .بالإضافة إلى ضعف الوعي المصرفي في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني من قبل عملاء المصارف اليمنية، حيث بلغت درجة الوعي (63%).

الكلمات المفتتاحية: *وسائل الدفع الإلكتروني، المخاطر المالية والمصرفية، المصارف اليمنية، محافظ النقود الإلكترونية، بطائق الدفع الإلكتروني، الإنترنت المصرفي.*

Abstract:

This study aimed to identify the reality of electronic payment methods and its role in mitigating financial and banking risks through applied to Yemeni banks. The study depends on analytical descriptive approach to analyzing the data of the study. The study population also consisted of a group of workers in some Yemeni banks, whose number is (6) banks. And through Statistical treatment. The study reached a set of results. Electronic payment methods contributes to increasing the mitigation of financial and banking risks in Yemeni banks by (.783), And there is a significant impact of the use internet banking and electronic payment cards in Yemeni banks in mitigating financial and banking risks, the size of the effect of each of them reached (67%), (63%),Also There is a slight impact of using electronic money wallets in mitigating financial and banking risks in Yemeni banks, the size of their effect reached (48%),And Weak of banking awareness in the use of electronic payment methods by Yemeni bank customers, the degree of awareness reached (63%).

Key Words:

Electronic payment Instruments, Financial and Banking Risks, Yemeni Banks, Electronic Money Wallets, Electronic Payment cards, Banking Internet

[1] ***المؤلف المرسل*** *: صخر فارع الجنيد، sfga2025@gmail.com*

المقدمة :

تواجه المصارف مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، ومن أجل تفادي تلك المخاطر تضطر العديد من المؤسسات المالية إلى انتهاج طرق وأساليب حديثة للتخفيف من هذه المخاطر، لذلك أضحت وسائل الدفع الإلكتروني ضرورة ملحة لمعالجة الكثير من هذه المخاطر، منها (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال) .

وفي ضوء ذلك تأتي هذه الدراسة لإظهار دور التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في وسائل الدفع الالكتروني (محافظ النقود الإلكترونية، بطائق الدفع الإلكتروني، الإنترنت المصرفي) في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (بونفلة غلام,2021) :

هدفت الدراسة إلي محاولة الإلمام بوسائل الدفع الإلكتروني الحديثة وآلية عملها، وتقييم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وإعطاء نظرة على الجهاز المصرفي الجزائري في مجال الدفع الإلكتروني. وتوصلت الدراسة إلى إن وسائل الدفع أصبحت ضرورية لتسهيل المعاملات التجارية بيع وشراء، إذ تعد المصارف إحدى المؤشرات الاقتصادية والتي تسهم إسهاماً كبيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما تعد جسر بين مختلف الشركات وزبائنها وكذا عملائها. وأوصت الدراسة العمل على تطوير المنظومة القانونية والتشريعية للعمل المصرفي الإلكتروني وتوفير أجهزة دفع ألية في مختلف المؤسسات التجارية.

دراسة (عمر يونس, 2021) :

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى قدرة أنظمة الدفع الإلكتروني على جذب السيولة للنظام المصرفي وتوصلت الدراسة إن لأنظمة الدفع الإلكتروني دوراً في معالجة أزمة السيولة بالمصارف، كما أنها تعمل على جذب السيولة للجهاز المصرفي. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز ثقة العملاء بأنظمة الدفع الإلكتروني وزيادة الربط الشبكي وإعداد خطة لتدريب العملاء على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

دراسة (رابح شيلق,2021) :

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في معالجة أزمة السيولة الراهنة في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى إن وسائل الدفع الإلكتروني تسهم في إلغاء الحدود الجغرافية، إذ تعد شرطاً أساسياً في نمو التجارة الإلكترونية وتطورها وحلا مثاليا في الحد من أزمة السيولة وإكتناز الأموال خارج المؤسسات المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية من أجل استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز الدور التوعوي من أجل نشر ثقافة التعاملات الإلكترونية.

ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة:

(أجريت هذه الدراسة) في البيئة اليمنية في مدينة(صنعاء) بينما أجريت الدراسات السابقة في بيئات عربية ودولية, كما أن مجتمع هذا يتمثل في العاملين بالمصارف اليمنية. واتفق البحث الحالي مع عدة دراسات: دراسة (يونس,2021), (شيلق,2021), في المتغيرات المستقلة المتمثلة في وسائل الدفع الإلكتروني وإحدى المتغيرات التابعة المتمثلة في مخاطر السيولة, وكذلك في منهجية البحث حيث اعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات, واختلفت عن دراستنا في العديد من المتغيرات التابعة المتمثلة في المخاطر المالية والمصرفية, وعلى ضوء ما سبق عرضة يرى الباحثان أن هناك حاجة ماسة لإجراء العديد من الابحاث التي تناول موضوع وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية .

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما جاء في المقدمة تأتي هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية، وبناء عليه تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

-هل يوجد دور لوسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية ؟

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الأتية:

-هل يوجد دور لمحافظ النقود الالكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية؟

-هل يوجد دور لبطائق الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية ؟

-هل يوجد دور للأنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية ؟

فرضيات الدراسة :

بناء على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية وضعت الفرضيات الآتية كإجابة عن إشكالية الدراسة، وهذه الفرضيات:

الفرضية الرئيسة الأولى:

- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية .
- وتتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الآتية:
- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمحافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.
- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبطاقات الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.
- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للأنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية، وتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الأتية :

1-التعرف على مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها وأنواعها وخصائصها.

2-دراسة واقع وسائل الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية.

3-التعرف على المخاطر المالية والمصرفية ومصادرها وأساليب التخفيف منها ومؤشرات قياسها.

4-معرفة دور وسائل الدفع الإلكتروني المتمثلة في (محافظ النقود الإلكترونية، بطائق الدفع الإلكتروني، الإنترنت المصرفي) في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.

5-تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتطويرها في المصارف اليمنية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

من الناحية العلمية: حداثة الموضوع، إذ إنه يربط بين متغيرين مهمين هما: وسائل الدفع الإلكتروني والمخاطر المالية والمصرفية. كذلك تعد وسائل الدفع الإلكتروني من المجالات الحديثة في مجال الدفع بالنقود الإلكترونية في اليمن بدلا من النقود التقليدية بسبب الظروف التي تمر بها اليمن حاليا، بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية استخدام أدوات تكنولوجية حديثة متمثلة بوسائل الدفع الإلكتروني .

من الناحية العملية: كونها دراسة تطبيقية تلمس موضوع دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية، بحيث يمكن الاستفادة من نتائجها في معرفة دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل ورفع مستوى إدارة المخاطر بالمصارف اليمنية محل الدراسة وتحديد أهم المخاطر المالية والمصرفية التي تؤثر في أداء المصارف وما ينتج عنها من تأثير في قدرة المصارف على البقاء والنمو والاستمرار .

منهجية الدراسة :

1-منهج الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لطبيعة البحث.

2-مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمصارف اليمنية قيد الدراسة.

3-عينة الدراسة: بلغت عينة الدراسة (110) شخص من العاملين بالمصارف اليمنية قيد الدراسة، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

4-أساليب جمع بيانات الدراسة: تم تصميم استبانة إلكترونية لجمع بيانات العينة لمعرفة واقع ودور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.

أساليب التحليل لبيانات الدراسة :

-برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية ,(SPSS) التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي والانحراف المعياري, اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء العينة, اختبار الانحدار الخطي البسيط.

وسائل الدفع الالكتروني

تعمل وسائل الدفع الإلكتروني على تسهيل التعاملات التجارية والمالية وإجراء الصفقات، حيث جاء هذه النظام النقدي الإلكتروني كمحاولة جديدة من أجل بناء نظام مالي إلكتروني يعكس مصالح الاقتصاد بوجه عام والأنظمة المصرفية بوجه خاص (فواطمية حمزة,2018, ص:7) ولهذا وردت تعريفات عديدة لوسائل الدفع الالكتروني، أهمها:

عرف البنك المركزي الأوربي وسائل الدفع الإلكتروني بأنها "كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية وتتم عملية الدفع من خلال مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان"(أمال شريفي,2019, ص:9) .

وعرفها (عمر يونس،2021، ص:25). بأنها "الصورة أو الوسيلة الإلكترونية التي نستعملها في حياتنا اليومية والفرق بينها وبين الوسائل التقليدية هي أن الدفع الإلكتروني تتم عملياته وتسييره إلكترونياً ولا وجود للحوالات والقطع النقدية."

ومما سبق يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكتروني المتمثلة في (البطاقات المصرفية، محافظ النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية والإنترنت المصرفي) بأنها أدوات إلكترونية تؤدي دوراً مهما في تسديد الديون والالتزامات، وتقوم بعملية تسهيل تبادل السلع والخدمات من خلال المعاملات التجارية والمالية بين جميع الأطراف المتعاملة.

أطراف وسائل الدفع الالكتروني:

1.العميل: هو الطرف الذي يقوم بعملية الدفع الالكتروني من أجل شراء السلع والخدمات .

2.المصدر: هو المؤسسة المصرفية أو غير المصرفية المصدرة لأداة الدفع الإلكتروني التي يجري التعامل بها من خلال العملاء (ابتسام السايس,2019, ص:8).

3.التاجر: هو الجهة التي تقوم باستقبال الدفع الإلكتروني من قبل العميل.

4.المقاصة الإلكترونية: شبكة إلكترونية تعمل على نقل الأموال بين المصارف وتسوية المدفوعات (غلام بونفلة وآخرون,2021, ص:22).

أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

- العمل على تقريب المسافات الجغرافية, وهذا ما جعلها محل أمان للكثير من العملاء .
- تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية على مدار الوقت .
- تخفيض النفقات والتكاليف التي كانت تتحملها المصارف جراء الخدمات المقدمة إلى العملاء .
- مواكبة مستجدات العمل المصرفي العالمي .
- تمكين العملاء من الوفاء وإنجاز أعمالهم كافة ضمن بيئة تكنولوجية مصرفية تتمتع بالسرعة والدقة, سواء من خلال استخدام البطائق الإلكترونية في عملية التحويل الإلكتروني أو الشراء والبيع أو من خلال استخدام محافظ النقود الإلكترونية والإنترنت المصرفي والشيك الإلكتروني وجميع الوسائل الإلكترونية المتاحة لأتمام التعامل بين جميع الأطراف (زهير زواش,2011, ص:19) .

خصائص وسائل الدفع الإلكتروني:

1.يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة المحلية والدولية، أي أنه وسيلة تستخدم ويجري التعامل بها محلياً ودولياً (باسيدي عائشة وآخرون,2021, ص:7).

2.السرعة، أي إجراء الدفع في أقل زمن ممكن أو في زمن حقيقي أو على الاقل في نفس يوم الاستحقاق لأن الدائن يرغب في الوصول إلى حقه في وقت قياسي.

3.السهولة والوضوح، أي وضوح جميع الإجراءات والقواعد المعمول بها وممارستها من جميع المتعاملين بصورة سهلة يلبي احتياجاتهم ورغباتهم كافة.

4.تعد أقوى ضمان لحقوق البائع وتسهم في زيادة المبيعات، كما أنها تزيح عبء متابعة ديون العملاء طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف (عمريونس،2021، ص:37).

5.وسائل الدفع الإلكتروني تتناسب مع التعاملات المالية قليلة القيمة (فواطمية حمزة,2018, ص:9) .

أنواع وسائل الدفع الالكتروني

نتيجة للعولمة في المجال التكنولوجي والتقدم المستمر والمتسارع في التكنولوجيا الحديثة التي أفرزت ظهور المؤسسات المالية التكنولوجية FINTECH فأنها جعلت المصارف تسعى إلى مواكبة كل جديد في الجانب التقني المصرفي من خلال العمل على ابتكار وسائل دفع الكترونية حديثة تسهل وتسرع من تنفيذ العمليات والأنشطة المصرفية، وتقدم الخدمات إلى العملاء عبر الإنترنت ومن أهم هذه الوسائل:

شكل (1/1) أنواع وسائل الدفع الإلكتروني:

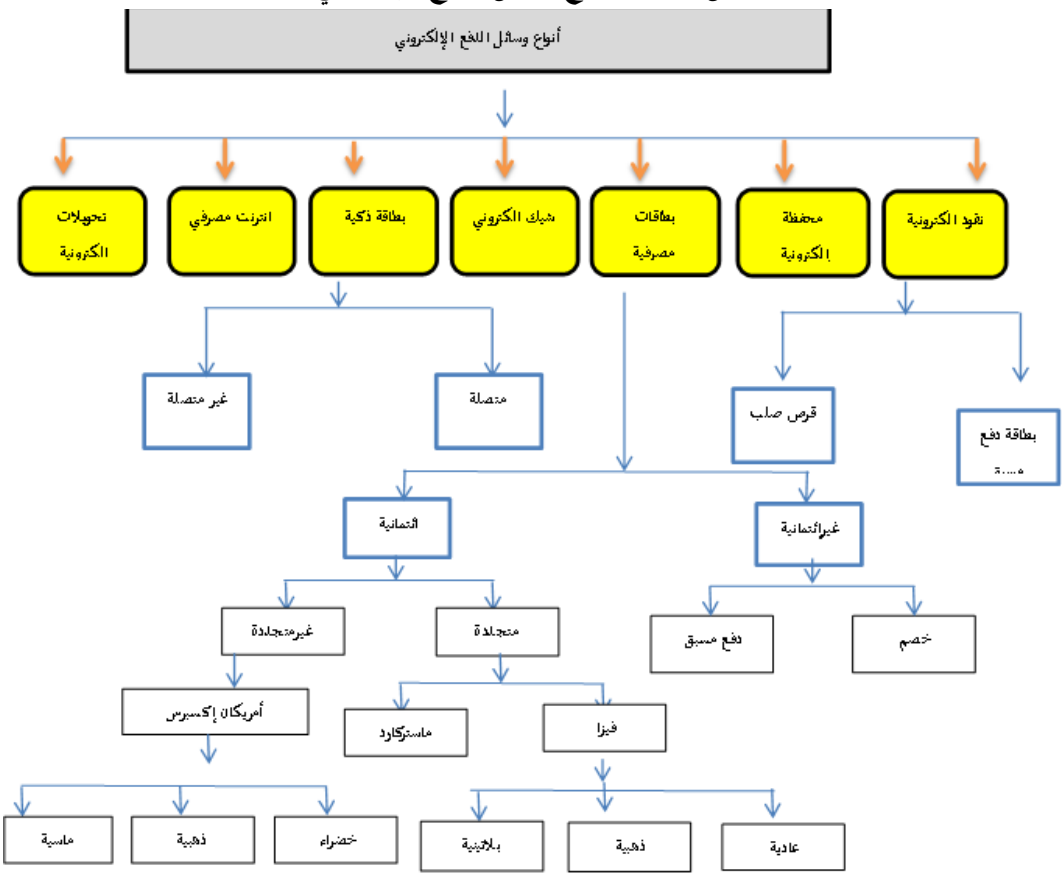

المصدر: بالتجميع من الدراسات السابقة

جدول (1/1): مقارنة وسائل الدفع الإلكتروني

أوجة المقارنة	محفظة النقود الإلكترونية	بطاقة الخصم	بطاقة ذكية	شيك إلكتروني	النقد الإلكتروني	بطاقة الإئتمان
وقت الدفع الفعلي	دفع مسبق	دفع مسبق	دفع مسبق	دفع لاحق	دفع مسبق	دفع لاحق
إجراءات المعاملات (عبر الإنترنت– من غير الإنترنت)	عبر الإنترنت	من غير الإنترنت	من غير الإنترنت	من غير الإنترنت	عبر الإنترنت	عبر الإنترنت
استخدام الحساب المصرفي	حساب مصرفي	حساب مصرفي	حساب مصرفي	حساب مصرفي	لا يحتاج إلى حساب مصرفي	حساب مصرفي
المستخدمون	أي شخص	أي شخص يمتلك حساباً مصرفياً أو حساب بطاقة ائتمانية	أي شخص يمتلك حساباً مصرفياً أو حساب بطاقة ائتمانية	أي شخص يمتلك حساباً مصرفياً	أي شخص	مستخدمون شرعيون لبطاقة الائتمان
الطرف الذي يجري الدفع له	مزود خدمة أو تاجر	متجر	متجر	متجر	متجر	المصرف
مناسب للمدفوعات الصغيرة أو لا	تكلفة المعاملات منخفضة لذلك يتم بالمدفوعات الصغيرة	تكلفة المعاملات منخفضة لذلك يتم بالمدفوعات الصغيرة	تكلفة المعاملات منخفضة لذلك يتم بالمدفوعات الصغيرة	مناسب للمدفوعات الصغيرة	تكلفة المعاملات منخفضة لذلك يتم بالمدفوعات الصغيرة	تكلفة المعاملات مرتفعة لذلك غير مناسب للمدفوعات الصغيرة
حد التحويل	يعتمد على حجم الدفع المسبق	يعتمد على حجم المال الذي تم توفيره	يعتمد على حجم المال الذي تم توفيره	ليس له حدود	يعتمد على حجم الدفع المسبق	يعتمد على حد بطاقة الإئتمان
إمكانية التنقل	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم

المصدر: *(Karamjeet Kaur,e tal,2015, p: 81&82) (Leo Van Hove,e tal,without, p:5)*

وسائل الدفع الالكتروني في اليمن

نظرا لظهور التكنولوجيا المالية "FINTECH" وتزامنا مع ما تمر به اليمن من مخاطر وأزمات اقتصادية شملت القطاع المصرفي, فقد صدر قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (1) لسنة 2020م بشأن القواعد التنظيمية لتقديم المؤسسات المالية لخدمات النقود الإلكترونية, حيث هدف القرار إلى "تعزيز الشمول المالي وإيصال الخدمات المالية إلى أكبر عدد من المستهلكين بكفاءة وأمان, تشجيع انتشار الخدمات المالية من خلال قنوات ابتكارية تستخدم أدوات التقنية المالية مثل قنوات الهاتف المحمول (البنك المركزي اليمني,2020, ص6).

أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في اليمن:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن توضيح أهمية وسائل الدفع الإلكتروني وعلى النحو الآتي:

1– تمثل وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في اليمن أهميةً كبيرة وركيزة أساسية لكل من الأفراد والشركات والاقتصاد من خلال عمليات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت بكل سهولة ويسر وأمان.

2– توفير بيئة مصرفية تواكب حداثة العالم التقني لتلبي رغبات العملاء واحتياجاتهم في توفير جميع وسائل الدفع الإلكتروني.

3– إنجاز كافة الأعمال بطرق سريعة توفر على العملاء دفع كل التزاماتهم ومستحقاتهم المالية.

4– تسديد الفواتير والمدفوعات المستحقة دون بذل أيّ تعبٍ أوجهد بدلاً من استخدام الوسائل التقليدية في الدفع وكل هذا التطور سيودي إلى نمو اقتصادي حقيقي في اليمن يؤثر إيجابا في الازدهار والرفاه الاجتماعي من خلال الاستخدام الأمثل لوسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية والتجارية.

جدول (2/1): إجمالي مبالغ العمليات التي تمت عبر خدمات النقد الإلكتروني في بعض المصارف اليمنية خلال المدة من 2015– إلى منتصف2022م

اسم المصرف	عدد الحسابات	إجمالي رصيد الحساب (ريال)	عدد الوكلاء	عدد نقاط البيع
مصرف الكريمي	671,574	969,755,831	4,100	31,317
مصرف التضامن	100,365	382,709,563	3,272	7,638
مصرف الامل	103,288	916,710,909	3,069	6,510
بتك اليمن والكويت	44,076	1,053,287,814	754	16,990
بنك التسليف التعاوني الزراعي	184,157	2,928,545,629	75	9,926
مصرف اليمن البحرين الشامل	12,617	58,367,963	1,917	2,212

المصدر: (البنك المركزي اليمني,2022)

جدول (3/1): إجمالي مبالغ العمليات التي تمت عبر خدمات النقد الإلكتروني خلال الفترة (2015–2022م)

م	البيان	المبلغ بالريال
1	عمليات السحب	25,483,538
2	عمليات الإيداع	8,701,223
3	عمليات الشراء	1,177,672,789
4	سداد الفواتير الخدمية	2,564,573,605
5	التحويل إلى حساب مصرفي	1,599,425,093
6	حوالات	2,781,164,609
7	تحويلات إلى محفظة	4,472,250,084

المصدر: (البنك المركزي اليمني,2022)

نسبة المدفوعات الإلكترونية في دول العالم بالمقارنة مع اليمن:

جدول (4/1): استخدام وسائل الدفع الإلكتروني باليمن مقارنة مع الدول الأخرى:

م	الدولة	نسبة استخدام الدفع الإلكتروني
1	اليمن	%5
2	الهند	%11
3	المكسيك	%14
4	البرازيل	%26
5	اليابان	%30
6	المانيا	%40
7	تركيا	%49
8	روسيا	%56
9	جنوب افريقيا	%56
10	السعودية	%57
11	الصين	%59
12	الإمارات	%60
13	سنغافورا	%61
14	الولايات المتحدة	%72
15	استراليا	%73
16	كندا	%82
17	المملكة المتحدة	%83
18	هونغ كونغ	%85
19	السويد	%91

المصدر:(البنك المركزي السعودي,2021, ص:19)

جدول (5/1): إحصائيات المحافظ الإلكترونية في اليمن من 2020 إلي 2022م:

السنة	عدد المحافظ الإلكترونية	عدد عمليات المحافظ الإلكترونية	قيمة المحافظ الإلكترونية(بالريال)
2020	6	2,686,217	95,285,617,611
2021	9	5,003,218	72,973,810,479
حتى 30 يونيو/2022م	11	3,473,628	74,392,643,575

المصدر:(البنك المركزي اليمني,2022)

جدول (6/1): إحصائيات بطائق الدفع الإلكتروني في اليمن من 2021 إلي 2022م:

السنة	عدد بطاقة الدفع الدائنة Credit Card	عدد بطاقة الدفع المدينة Debit Card	عدد بطاقة الدفع المسبق Prepaid Card	إجمالي قيمة بطائق الدفع (ريال يمني)	إجمالي قيمة بطائق الدفع (دولار أمريكي)	إجمالي قيمة بطائق الدفع (ريال سعودي)
2021	3,250	2,534,771	15,557	265,016,793,368	149,285,517	15,003,476
حتي 30يونيو/2022	8,595	2,623,144	152,936	157,457,375,539	83,364,356	505,706

المصدر:(البنك المركزي اليمني,2022)

جدول (7/1): إحصائيات بطائق الدفع الإلكتروني في اليمن من 2020 إلي 2022م:

السنة	عدد اجهزة الصراف الآلي	عدد نقاط البيع
2021	1211	255
حتى 30 يونيو/2022	1274	255

المصدر: (البنك المركزي اليمني,2022)

جدول (8/1): إحصائيات بطائق الدفع الإلكتروني في اليمن مقارنة بالسعودية والاردن للعام 2021م:

أوجه المقارنة	اليمن	الأردن	السعودية
عدد بطائق الدفع المصدرة	2,553,518	4,492,697	4,640,482
عدد عمليات بطائق الدفع	86,351	153,543,578	3,739,000
قيمة عمليات بطائق الدفع	15,003,496 ريال سعودي	18,525 مليار دينار	285,319,000
عدد أجهزة الصراف الآلي	1211	2195	18,882
عدد نقاط البيع	255	44,314	438,618

المصدر: بالتجميع من (تقارير المصارف المركزية اليمن، الأردن، السعودية)

جدول (9/1): مقارنة وسائل الدفع الإلكتروني في اليمن:

البيان Manifesto	المحافظ الإلكترونية E-Wallet	بطاقة مسبقة الدفع Prepaid	بطاقة مدينة Debit Card	بطاقة الائتمان Credit Card
مكان الاستخدام	• كل مزودي الخدمات الذين لهم تعامل مع المحافظ	• الصراف الآلي ATM • في المتاجر والأماكن الخدمية التي تقبل الدفع بواسطة البطاقة.	• الصراف الآلي ATM • في المتاجر والأماكن الخدمية التي تقبل الدفع بواسطة البطاقة.	• الصراف الآلي ATM • في المتاجر والأماكن الخدمية التي تقبل الدفع بواسطة البطاقة.
الخدمات المقدمة	• تحويل الأموال. • تسديد الفواتير الخدمية. • استعلامات الأرصدة والحسابات.	• سحب الأموال. • شراء السلع والخدمات. • التحقق من الرصيد.	• سحب الأموال وإيداعها • شراء السلع والخدمات. • تحويل الأموال إلى حسابات أخرى.	• سحب الأموال وإيداعها. • شراء السلع والخدمات. • تحويل الأموال إلى حسابات أخرى. • التحقق من الرصيد.
الرسوم	فورية	فورية	فورية	مؤجلة
تكاليف الخدمة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة
النوع	تجاري ومصرفي	مصرفي	مصرفي	مصرفي
الحساب المصرفي	لا يوجد حساب مصرفي	لا يوجد حساب مصرفي	يوجد حساب مصرفي	يوجد حساب مصرفي
العلاقة	ثلاثية الأطراف (العميل، مزود الخدمة، المصرف)	العميل، مزود الخدمة	ثلاثية الأطراف (العميل، مزود الخدمة، المصرف)	ثلاثية الأطراف (العميل، مزود الخدمة، المصرف)
إجراءات الالتزام	لا يوجد إجراءات التزام	يوجد إجراءات الالتزام	يوجد إجراءات الالتزام	يوجد إجراءات الالتزام

المصدر: بالتجميع من المصارف قيد الدراسة

جدول (10/1): تحديات وسائل الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية:

التحديات الثقافية	التحديات التقنية
❖ انعدام ثقة المواطن في المصارف. ❖ الميل إلى الدفع بالطرق التقليدية بدلا من الدفع الإلكتروني من قبل المواطن. ❖ التخوف عند البعض من التقنيات الحديثة وعدم استخدامها. ❖ ضعف الوعي المصرفي لدى العامة. ❖ الخوف من المخاطرة.	❖ ضعف البنية التكنولوجية. ❖ ضعف المعلوماتية لدى المصارف. ❖ ضعف التدريب والتأهيل في المجال التقني.
التحديات التجارية	**التحديات الامنية**
❖ ضعف في السياسة التجارية للمصارف في مجال التسويق المصرفي. ❖ تكلفة بعض وسائل الدفع التجارية في بعض المصارف (ارتفاع العمولات).	❖ ضعف التشريعات القانونية في مجال المدفوعات الإلكترونية. ❖ احتمال خطر عدم التسديد.

المصدر: بالتجميع من المصارف قيد الدراسة

جدول (11/1): التحديات التي تواجه شركات الدفع الإلكتروني في اليمن بالمقارنة مع بعض الدول العربية:

م	الدولة	التحدي
1	اليمن	ضعف التشريعات القانونية، ضعف الوعي لدى العامة، ضعف البنية التكنولوجية والميل إلى الدفع بالطرق التقليدية أكثر من طرق الدفع الإلكتروني.
2	الأردن والبحرين ولبنان	تعزيز القدرات في مجال الأمن السيبراني.
3	الإمارات والكويت	الحاجة إلى تطوير نظم (اعرف عميلك الإلكتروني).
4	الجزائر والعراق	زيادة الاعتماد على النقد وعدم الثقة بالدفع الإلكتروني.
5	مصر	انخفاض التثقيف المالي وصعوبات النفاذ إلى التمويل.
6	ليبيا	قابلية الربط البيني للأنظمة.
7	سوريا والمغرب	عبء المتطلبات التنظيمية والضرائب.

المصدر: (صندوق النقد العربي,2020, ص:28)

المخاطر المالية والمصرفية

تعرف المخاطر بأنها احتمال مواجهة مواقف لا يمكننا توقعها في المستقبل، ويشمل كذلك مفهوم المخاطر أيضًا عدم اليقين، وعلى الرغم من أن المصطلحين مترادفان إلا أنهما يخلقان إجراءات مختلفة إذ تنشأ المخاطر للأحداث الإحصائية وعدم اليقين للأحداث غير الإحصائية، كما أن المخاطر هي متغير خارجي يمكن قياسه والتحكم فيه اعتمادا على تكلفة التأمين، في حين أن عدم اليقين هو عامل خارجي لا يمكن تغييره بمعلومات لا يمكن قياسها .(Rashad Hajiyev,2021,p:9) وعرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر في قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر سلبياً فيطلق عليه خطر أو تهديد (فلاح فاطمة,2018, ص:20).

ومما سبق يمكن تعريف المخاطر بأنها إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل يؤدي إلى اختلاف النتائج والمخرجات عما كان متوقعا أو هي احتمال حدوث جميع أنواع الأحداث والمواقف التي قد تمنع الإنجاز.

تصنيف المخاطر :

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أربعة أنواع: المخاطر المالية ومخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث بحسب الشكل الموضح أدناه.

شكل (2/1): أنواع المخاطر المالية والمصرفية التي تتعرض لها المصارف:

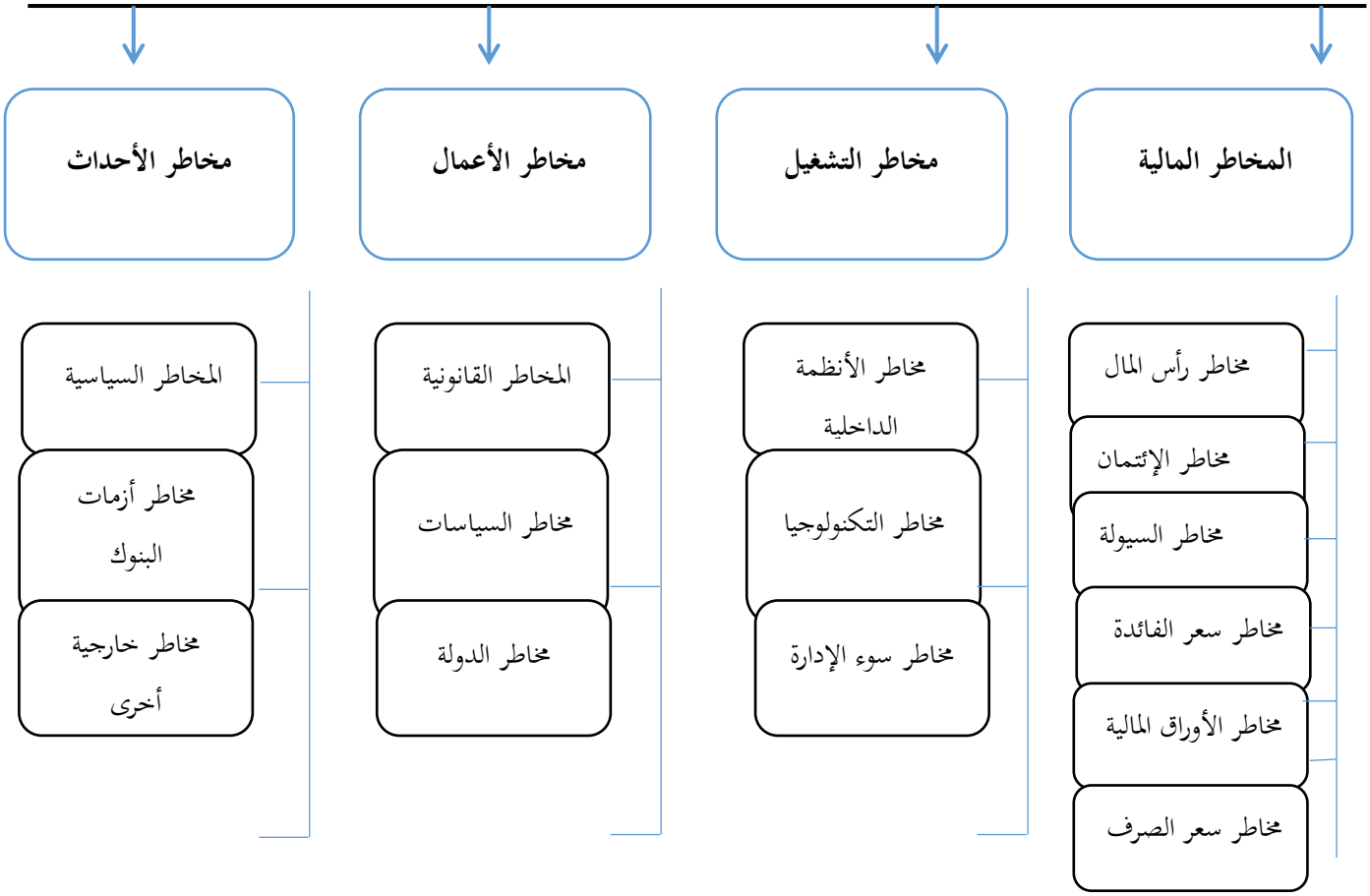

المصدر: (نبيل العلفي,2014, ص:105).

مخاطر السيولة:

عرفت مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته للعملاء أو تمويل الزيادة في الأصول عند الاستحقاق من دون خسائر أو تكاليف زائدة (عمار حايك,2016, ص:42).

كما ذكر(Sekoni Abiola,2015,p:14) أن مخاطر السيولة هي تحمل المصرف لخسائر ناتجة عن صعوبة توفير مصادر أموال أو حصول المصرف على أموال بسعر فائدة مرتفع مقارنة بالأسعار التي يحصل عليها في الظروف الطبيعية. ومما سبق يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة المصرف على منح القروض للعملاء وسداد مسحوبات الشيكات عند طلبها من قبل المودعين في الظروف الصعبة، بسبب أن خطر السيولة مرتبط بإمكانية قيام المودعين بسحب مبالغ ضخمة وكبيرة من المصرف، وبذلك يجبر المصرف على توفير هذه الأموال بتكلفة تفوق التكلفة العادية، ولذلك إذا ارتفعت هذه التكاليف بشكل كبير جدا فأن المصرف بهذه الحالة يعاني من العسر المالي.

أنواع مخاطر السيولة:

1- مخاطر السيولة التمويلية (عبد الكريم قندوز,2020, ص:108).
2- مخاطر السيولة السوقية
3- مخاطر السيولة العرضية (فرح يعقوب,2017, ص: 26,25).

مخاطر الائتمان:

عرف محمد ناولوا (2020, ص:20) مخاطر الائتمان بأنها خطر الخسارة غير المتوقعة بسبب تعثر المقترض في دفع التزاماته عند موعد الاستحقاق، أو بسبب عوامل داخلية أدت إلى انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض.

كما عرفت أيضا بأنها فشل مقترض المصرف أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزامات الدفع بموجب الشروط المتفق عليها (لجنة بازل 2، 2017).

ومما سبق يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها عدم قدرة العملاء على سداد ما عليهم من التزامات وواجبات مالية تجاه المصرف المقترض منه وفق المدة المحددة للقرض وبالشروط المتفق عليها بين المصرف والعميل, وهي مخاطر ترتبط بفشل أحد أطراف العملية في الوفاء بالتزاماته وأداء ما عليه طبقاً لما أتفق عليه مسبقا وحسب العقود المبرمة بين المصرف والعميل, ولذا يجب على المصارف التحكم بهذه المخاطر من خلال المتابعة الدورية ومراجعة محافظ الائتمان باستمرار والتأكد من أن القرض الممنوح منح طبقاً للقواعد واللوائح الخاصة بالائتمان, بالإضافة إلى التركيز على درجة توزيع مخاطر التمويل.

أنواع مخاطر الائتمان:

1- مخاطر خاصة
2- مخاطر عامة (رابح شيلق,2021, ص:65).
3- مخاطر التسوية (S.N. Singh,2021,p:90).
4- مخاطر سيادية (عبد الكريم قندوز,2020, ص:22).

مخاطر التشغيل:

عرفت المخاطر التشغيلية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (2) بأنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية".

وعرفت أيضاً بأنها الخسائر المحتملة الناتجة عن إخفاق أو عدم كفاية الأنظمة والإجراءات الداخلية والعنصر البشري لدى المصرف أو نتيجة لأحداث خارجية (المصرف العراقي المركزي,2019, ص:5).

ومما سبق يمكن تعريف مخاطر التشغيل بأنها عبارة عن مخاطر يكون مصدرها الأساسي هو الأخطاء البشرية أو المهنية أو الأخطاء التكنولوجية أو تلك التي تنجم عن الحوادث الداخلية للمصرف.

أنواع المخاطر التشغيلية:

1- مخاطر العمليات.(Hajiyev,2021, p:17)
2- مخاطر نظم المعلومات (أحلام بوعبدلي وآخرون,2015, ص: 119).
3- المخاطر البشرية.
4- مخاطر الأحداث الخارجية (كتفي خيرة,2015, ص:12).

مخاطر رأس المال:

عرفت مخاطر رأس المال بأنها احتمالية عدم إمكانية أو قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بحيث لا يستطيع المصرف الإيفاء بالتزاماته عندما تكون حقوق الملكية سالبة (حمزة الأمين وآخرون,2022, ص:768).

ومما سبق يمكن تعريف مخاطر رأس المال بأنها حالة يسجل فيها المصرف عجزاً في أمواله الخاصة والذمم المالية المترتبة عليه إلى درجة يصعب عليه العمل على تغطية المخاطر والخسائر المحتملة، لذا فأن خطر رأس المال أوسع من مخاطر السيولة، إذ أن خطر رأس المال ما هو إلا نتيجة لمختلف المخاطر والخسائر التي يتعرض لها المصرف بما في ذلك مخاطر القرض ومخاطر السيولة.

أنواع مخاطر رأس المال:

1- مخاطر التمويل الداخلي (تمويل الملكية).
2- مخاطر التمويل الخارجي (تمويل الاقتراض).

جدول (12/1): مؤشرات قياس المخاطر المالية والمصرفية:

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في المخاطر
مخاطر السيولة	الأصول السائلة/الودائع إجمالي الموجودات السائلة/إجمالي المطلوبات السائلة
مخاطر الائتمان	القروض المتعثرة/إجمالي القروض القروض الرديئة/إجمالي القروض المتعثرة القروض دون المستوى/إجمالي القروض المتعثرة ديون مشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض المتعثرة
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/الودائع حقوق الملكية/الأصول إجمالي الودائع والالتزامات/الأصول
مخاطر التشغيل	حجم عمليات الاختلاس والتزييف والتزوير وحجم عمليات السطو وحجم عمليات أخطاء الموظفين إجمالي المصروفات أو التكاليف التشغيلية/إجمالي الإيرادات التشغيلية

المصدر: بالتجميع من الدراسات السابقة

الدراسة الميدانية

1.مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من العاملين في بعض المصارف اليمنية.

2.عينة الدراسة: تمثلت العينة في (110) فرداً من العاملين في بعض المصارف اليمنية تم اختيارهم بطريقة عشوائية والجداول (1/2)، (2/2) ,(3/2),(4/2),(5/2),(6/2),(7/2) التالية تبين توزيع عينة البحث تبعاً لمتغيراتها الشخصية والوظيفية.

توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

جدول رقم (1/2): توزيع عينة الدراسة طبقاً للنوع الاجتماعي

العمر	العدد	النسبة%
ذكر	78	70.9
أنثى	32	29.1
المجموع	110	100.0

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي

جدول (2/2): توزيع عينة الدراسة طبقاً للعمر:

العمر	العدد	النسبة
30 سنة فأقل.	18	16.4
من 31 سنة إلى 40 سنة.	71	64.5
من 40 سنة إلى 50 سنة.	20	18.2
من 51 سنة فأكثر.	1	.9
المجموع	110	100.0

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي

جدول (3/2): توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم.	1	.9
بكالوريوس.	69	62.7
دراسات عليا.	40	36.4
المجموع	110	100.0

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي

جدول (4/2): توزيع عينة الدراسة طبقاً للتخصص:

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة.	30	27.3
إدارة.	28	25.5
مالية ومصرفية.	35	31.8
اقتصاد.	3	2.7
تكنولوجيا المعلومات.	14	12.7
المجموع	110	100.0

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي

جدول (5/2):توزيع عينة الدراسة طبقاً للجهة:

الجهة	العدد	النسبة%
حكومي.	27	24.5
تجاري.	44	40.0
إسلامي.	39	35.5
المجموع:	110	100.0

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي

جدول (6/2): توزيع عينة الدراسة طبقاً لمجال العمل:

مجال العمل	العدد	النسبة
إدارة المخاطر.	30	27.3
إدارة الائتمان.	13	11.8
إدارة المراجعة.	13	11.8
إدارة المدفوعات.	27	24.5
الإدارة المالية.	22	20.0
آخري.	5	4.5
المجموع:	110	100.0

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي

جدول (7/2): توزيع عينة الدراسة طبقاً للخبرة:

الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوا ت.	32	29.1
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات.	27	24.5
من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة.	46	41.8
من 20 سنة فأكثر.	5	4.5
المجموع:	110	100.0

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي

3. أداة الدراسة: تم تصميم إستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة اشتملت على(54) عبارة موزعة إلى ثلاثة ابعاد كذلك تم إحتبار صدق وثبات أداة الدراسة بإستخدام معادلة (ألفا كرونباخ)حيث بلغت النسبة الكلية للثبات على عبارات الإستبانة(0.954), وهي نسبة ثبات تؤكد إمكانية إستخدام الأداة كما في الجدول رقم (8/2).

جدول (8/2): نتائج اختبار ألفا كورنباخ لقياس ثبات وعبارات الإستبانة طبقاً لأبعاد الدراسة ومحاورها:

م	المحاور والأبعاد	عدد العبارات	s Alpha،Cronbach
1	واقع وسائل الدفع الالكتروني.	14	.897
2	محافظ النقود الإلكترونية.	8	.801
3	بطائق الدفع الإلكتروني.	8	.820
4	الإنترنت المصرفي.	10	.899
5	محور وسائل الدفع الالكتروني.	40	.944
6	محور التخفيف من المخاطر المالية المصرفية.	14	.889
المجموع		54	.954

4. المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستبانات تم إدخال بياناتها للحاسوب للمعالجة بواسطة حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS), وقد استخدمت النسب المئوية, والمتوسطات الحسابية, واختبار (T-Test), ومعامل الارتباط بيرسون.

التحليل الإحصائي للبيانات: مقياس الدراسة

قيست درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (9/2).

جدول (9/2): مقياس درجة الموافقة:

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
موافق بشدة	5	أكبر من 80%	درجة موافقة مرتفعة جداً.
موافق	4	70-80%	درجة موافقة مرتفعة.
محايد	3	50-69%	درجة موافقة متوسطة.
غير موافق	2	20-49%	درجة موافقة منخفضة.
غير موافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جداً.

والجدول رقم (10/2) يبين استجابات أفراد العينة نحو المحور الأول (واقع وسائل الدفع الإلكتروني)

جدول (10/2): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمحور الأول (واقع وسائل الدفع الإلكتروني):

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى التطبيق	الترتيب
1	يمتلك المصرف بنية تحتية مناسبة لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني.	4.13	82.6	مرتفعة جداً	1
2	يقوم المصرف بالتوعية والتعريف بالخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها إلي العملاء.	4.06	81.2	مرتفعة جداً	4
3	تقوم إدارة المصرف بإجراء دورات تدريبية وبصفة مستمرة لتطوير مهارات وقدرات الموظفين في وسائل الدفع الإلكتروني.	3.77	75.4	مرتفعة	11
4	تقوم إدارة المصرف بتحديث المعلومات المستحدثة عن وسائل الدفع الإلكتروني.	3.95	79.0	مرتفعة	8
5	تتوافر شبكة اتصالات الكترونية تربط المصارف مع بعضها بعضاً.	3.36	67.2	مرتفعة	13
6	يواكب المصرف التطورات التكنولوجية في مجال الدفع الإلكتروني.	3.72	74.4	مرتفعة	12
7	يوجد لدى العملاء وعي مصرفي بوسائل الدفع الإلكتروني.	3.06	61.2	متوسطة	14
8	يقوم المصرف بشكل مستمر بالترويج عن الخدمات الإلكترونية التي يقدمها.	4.10	82.0	مرتفعة جداً	2
9	تكلفة الخدمات المصرفية الإلكتروني منخفضة وتتناسب مع العملاء.	4.05	81.0	مرتفعة جداً	6
10	يوجد لدى المصرف خدمات الصراف الآلي ومنتشرة في كل فروع المصارف.	4.04	80.8	مرتفعة جداً	7
11	يعمل المصارف على بناء ثقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة إلي العملاء.	4.06	81.2	مرتفعة جداً	5
12	يعمل المصرف على توفير خدمات مصرفية الكترونية شاملة.	3.81	76.2	مرتفعة	10
13	الخدمات المصرفية الإلكترونية تتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة في القطاع المصرفي.	3.82	76.4	مرتفعة	9
14	يعمل المصرف على معالجة الأخطاء التي قد تحدث أثناء عملية الدفع الإلكتروني وإصلاحها في حالة تعطلها.	4.08	81.6	مرتفعة جداً	3
	جميع العبارات:	3.86	77.2	مرتفعة	

تظهر النتائج بالجدول رقم (10/2) أن الدرجة الكلية الخاصة بواقع وسائل الدفع الإلكتروني قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات بمتوسط حسابي (3.86) وبوزن نسبي (77.2%), وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة تطبيقها بين متوسطة ومرتفعة، وأن العبارة رقم (1), التي تنص (يمتلك المصرف بنية تحتية مناسبة لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني) ظهرت أهم عبارة بنظر العينة المبحوثة حيث حازت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.13) وبوزن نسبي (82.6%), حيث أن مواصفات أبنية البنوك تراعي فيها الشبكات الإلكترونية من أجل تقديم افضل الخدمات لعملائها، وحلت العبارة رقم (8) في المرتبة الثانية التي تنص (يقوم المصرف بشكل مستمر بالترويج عن الخدمات الإلكترونية التي يقدمها) بمتوسط حسابي (4.10) وبوزن نسبي (82.0%)، في حين حلت العبارة رقم (7) التي تنص (يوجد لدى العملاء وعي مصرفي بوسائل الدفع الإلكتروني) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.06)، وبوزن نسبي (61.2%) معبرة عن درجة متوسطة.

والجدول رقم (11/2) يبين استجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني (وسائل الدفع الإلكتروني)

جدول (11/2): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للبعد الأول (محافظ النقود الإلكترونية)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى التطبيق	الترتيب
1	الخصوصية والسرية في إتمام المعاملات.	4.37	87.4	مرتفعة	2
2	إتمام العديد من المعاملات المالية بسرعة ودقة عالية.	4.43	88.6	مرتفعة	1
3	تحويل الأموال لأي محفظة إلكترونية أخرى فوراً.	3.89	77.8	مرتفعة	6
4	سداد المدفوعات عن طريق تقنية كيو آر في المتاجر.	3.69	73.8	مرتفعة	8
5	دفع جميع الفواتير الخدمية (الماء والكهرباء والإنترنت والهاتف).	4.19	83.8	مرتفعة	3
6	التسوق والشراء عبر الإنترنت والدفع مباشرة عبر مواقع الإنترنت المختلفة.	3.80	76.0	مرتفعة	7
7	جذب العملاء للمصارف.	3.96	79.2	مرتفعة	5
8	زيادة حجم التعاملات المصرفية.	4.05	81.0	مرتفعة	4
	جميع العبارات:	4.05	81.0	مرتفعة	

تظهر النتائج في الجدول رقم (11/2) أن الدرجة الكلية الخاصة بتطبيق محافظ النقود الإلكترونية في المصارف اليمنية قد ظهرت بدرجة مرتفعة بحسب الإجابات بمتوسط حسابي (4.05), وبوزن نسبي (81.0%), وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة تطبيق مرتفعة، وأن العبارة رقم (2) ظهرت أهم عبارة حيث حازت على المرتبة الأولى وهذه العبارة تنص (إتمام العديد من المعاملات المالية بسرعة ودقة عالية) بمتوسط حسابي (4.43) وبوزن نسبي (88.6%) ، وحلت العبارة رقم (1) في المرتبة الثانية والتي تنص (الخصوصية والسرية في إتمام المعاملات) بمتوسط حسابي (4.37) وبوزن نسبي (87.4%)، في حين حلت العبارة رقم (4) التي تنص (سداد المدفوعات عن طريق تقنية كيو آر في المتاجر) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.69)، وبوزن نسبي (73.8%) معبرة عن درجة تطبيق مرتفعة.

والجدول رقم (12/2) يبين استجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني (وسائل الدفع الإلكتروني)

جدول (12/2): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للبعد الثاني (بطائق الدفع الإلكتروني):

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى التطبيق	الترتيب
1	زيادة أرباح المصارف وتخفيض التكاليف.	4.02	80.4	مرتفعة	6
2	تنويع الخدمات المصرفية المقدمة من أجل تمكين المصارف من جذب العملاء.	4.09	81.8	مرتفعة	3
3	خلق وعي مصرفي لدى العملاء للتوسع في استخدام البطاقات الائتمانية.	4.08	81.6	مرتفعة	4
4	زيادة قدرة العميل على سحب مدخراته من أي فرع من فروع المصارف.	4.05	81.0	مرتفعة	5
5	الحصول على الائتمان المجاني ولمدة محدودة.	3.38	67.6	مرتفعة	8
6	إتمام الصفقات فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة.	3.71	74.2	مرتفعة	7
7	رفع القدرة التنافسية للمصارف وتعزيزها.	4.16	83.2	مرتفعة	2
8	توفير الوقت والجهد على المصارف والعملاء.	4.41	88.2	مرتفعة	1
	جميع العبارات:	3.99	79.8	مرتفعة	

تظهر النتائج في الجدول رقم (12/2) أن الدرجة الكلية الخاصة بتطبيق بطاقات الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات بمتوسط حسابي (3.99), وبوزن نسبي (79.8%), وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة تطبيق مرتفعة، وأن العبارة رقم (8) التي تنص(توفير الوقت والجهد على المصارف والعملاء) قد حازت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.41) وبوزن نسبي (88.2%) ، وحلت العبارة رقم (7) في المرتبة الثانية التي تنص (رفع القدرة التنافسية للمصارف وتعزيزها) بمتوسط حسابي (4.16) وبوزن نسبي (83.2%) عند درجة تطبيق متوسطة، في حين حلت العبارة رقم (5) التي تنص (الحصول على الائتمان المجاني ولمدة محدودة) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.38)، وبوزن نسبي (67.6%) معبرة عن درجة تطبيق مرتفعة.

والجدول رقم (13/2) يبين استجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني (وسائل الدفع الإلكتروني)

جدول (13/2): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للبعد الثالث (الإنترنت المصرفي):

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى التطبيق	الترتيب
1	عرض المصارف لخدماته الإلكترونية بأقل الأسعار.	4.20	84.0	مرتفعة	2
2	تخفيض النفقات الإدارية والتشغيلية.	4.15	83.0	مرتفعة	4
3	عرض المنتجات المصرفية بعروض متميزة عن المنافسين.	4.10	82.0	مرتفعة	8
4	تقليص الوقت في إتمام المعاملات المصرفية.	4.33	86.6	مرتفعة	1
5	تطوير إمكانيات المصارف.	4.14	82.8	مرتفعة	6
6	الحصول على الموارد بأقل التكاليف.	3.91	78.2	مرتفعة	9
7	زيادة الحصة السوقية للمصرف.	4.18	83.6	مرتفعة	3
8	تحسين مستوى رضاء العملاء المتعاملين مع المصارف.	4.15	83.0	مرتفعة	5
9	الاستجابة لضغوطات المنافسين.	3.84	76.8	مرتفعة	10
10	تقديم خدمات مصرفية إلكترونية حديثة ومتطورة تلبي احتياجات العملاء.	4.14	82.8	مرتفعة	7
	جميع العبارات:	4.11	82.2	مرتفعة	

تظهر النتائج في الجدول رقم (13/2) أن الدرجة الكلية الخاصة بتطبيق الإنترنت المصرفي قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات بمتوسط حسابي (4.11) وبوزن نسبي (82.2%), وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة تطبيق مرتفعة، وأن العبارة رقم (4)

كانت أهم عبارة من وجهة نظر العينة حيث حازت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.33) وبوزن نسبي (86.6%) ، وهذه العبارة تنص(تقليص الوقت في إتمام المعاملات المصرفية)، وحلت العبارة رقم (1) في المرتبة الثانية التي تنص (عرض المصارف لخدماته الإلكترونية بأقل الأسعار) بمتوسط حسابي (4.20) وبوزن نسبي (84.0%)، في حين حلت العبارة رقم (9) التي تنص (الاستجابة لضغوطات المنافسين) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.84)، وبوزن نسبي (76.8%) معبرة عن درجة تطبيق مرتفعة.

والجدول رقم (14/2) يبين استجابات أفراد العينة نحو المحور الثالث (المخاطر المالية والمصرفية)

جدول (14/2): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمحور الثالث (المخاطر المالية والمصرفي):

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الأداء	الترتيب
1	التخفيف من مخاطر السيولة في المصارف.	4.30	86.0	مرتفعة	2
2	تحقيق الاستقرار النقدي للدولة.	4.11	82.2	مرتفعة	6
3	خلق آلية لتوفير السيولة النقدية لدى رجال الأعمال والمؤسسات المالية.	4.15	83.0	مرتفعة	5
4	مواكبة التشريعات والقوانين للتطورات التكنولوجية.	3.95	79.0	مرتفعة	10
5	زيادة حجم الودائع في المصارف.	3.87	77.4	مرتفعة	13
6	العمل على زيادة كفاءة النظام المالي والنقدي.	4.07	81.4	مرتفعة	8
7	كفاءة البنية التحتية وملائمة تصميم الأنظمة والإجراءات الموضوعة.	3.96	79.2	مرتفعة	9
8	التخفيف من مخاطر الاختلاس والتزوير في المصارف.	4.09	81.8	مرتفعة	7
9	تقليل أخطاء الموظفين في المصارف.	4.29	85.8	مرتفعة	3
10	توفير الوقت والجهد على موظفي المصارف والعملاء.	4.34	86.8	مرتفعة	1
11	التخفيف من مخاطر رأس المال (زيادة حجم الاحتياطيات في المصارف).	3.93	78.6	مرتفعة	11
12	زيادة الأرباح الناتجة عبر رسوم الوسائل الإلكتروني المستخدمة بأنواعها.	3.90	78.0	مرتفعة	12
13	تقليل التكاليف في إجراء العمليات التشغيلية.	4.22	84.4	مرتفعة	4
14	زيادة حجم الائتمان في المصارف.	3.85	77.0	مرتفعة	14
	جميع العبارات	4.07	81.4	مرتفعة	

تظهر النتائج في الجدول رقم (14/2) أن الدرجة الكلية الخاصة بمستوى التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات بمتوسط حسابي (4.07) وبوزن نسبي (81.4%)، وكانت جميع عبارات الجدول تشير إلي الموافقة عليها عند درجة مرتفعة وأن العبارة رقم (10) قد حلت في المرتبة الأولى التي تنص(توفير الوقت والجهد على موظفي المصارف والعملاء) بمتوسط حسابي (4.34) وبوزن نسبي (86.8%) معبرة عن درجة مرتفعة، وحلت العبارة رقم (1) في المرتبة الثانية والتي تنص (التخفيف من مخاطر السيولة في المصارف) بمتوسط حسابي (4.30) وبوزن نسبي (86.0%)، في حين حلت العبارة رقم (14) التي تنص (زيادة حجم الائتمان في المصارف) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.85) ، وبوزن نسبي (77.0%) ومعبرة عن درجة تطبيق مرتفعة.

فرضيات الدراسة

في هذا المبحث من الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات وذلك للتحقق من دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية بالتطبيق على بعض المصارف اليمنية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمحافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط والتوكيدي بين المحافظ الإلكترونية كمتغير مستقل، والتخفيف من المخاطر المالية المصرفية كمتغير تابع، وتمثلت النتائج فيما يلي:

أولا:

الشكل (2-1) تأثير المحافظ الالكترونية على التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في البنوك اليمنية

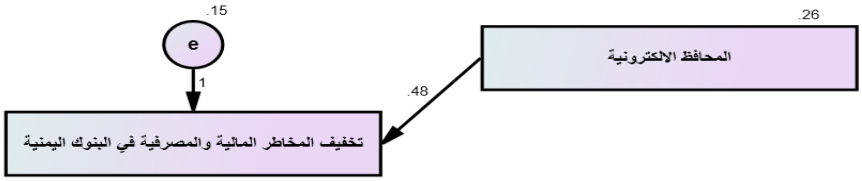

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

تستنتج الدراسة أن الفرضية الأولى التي نصت: (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمحافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية) قد رفضت وأثبت أن لمحافظ النقود الإلكترونية دوراً إيجابياً مؤثراً في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبطاقات الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية. ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط والتوكيدي بين بطاقات الدفع الإلكتروني كمتغير مستقل والتخفيف من المخاطر المالية المصرفية كمتغير تابع, وتمثلت النتائج فيما يلي:

ثانيا:

الشكل (2-2) ١) تأثير بطاقات الدفع الالكترونية على التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في البنوك اليمنية

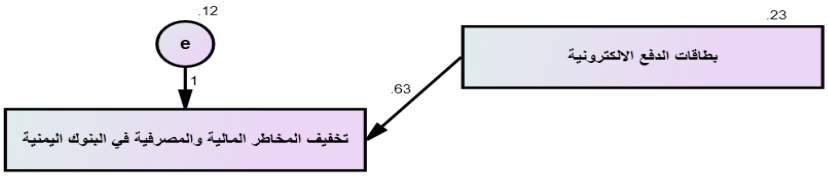

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

تستنتج الدراسة أن الفرضية الثانية التي نصت: (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبطاقات الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية) قد رفضت وأثبت أن لبطاقات الدفع الإلكتروني دوًر إيجابياً مؤثراً في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للأنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية. ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط والتوكيدي بين الإنترنت المصرفي كمتغير مستقل والتخفيف من المخاطر المالية المصرفية كمتغير تابع وتمثلت النتائج فيما يلي:

ثالثا:

الشكل (2-3) (١١) تأثير بالانترنت المصرفي على التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في البنوك اليمنية

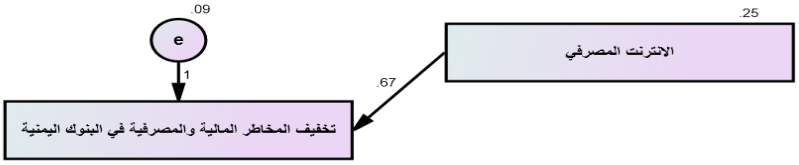

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

تستنتج الدراسة أن الفرضية الثالثة التي نصت: (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للأنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية) قد رفضت وأثبت أن للأنترنت المصرفي دوراً إيجابياً مؤثراً في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمينة.

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لوسائل الدفع الالكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية. ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط والتوكيدي بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني كمتغير مستقل والتخفيف من المخاطر المالية والمصرفية كمتغير تابع وتمثلت النتائج فيما يلي:

رابعا:

الشكل (2-4) كل (١٢) تأثير بوسائل الدفع الالكترونية على التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في البنوك اليمنية

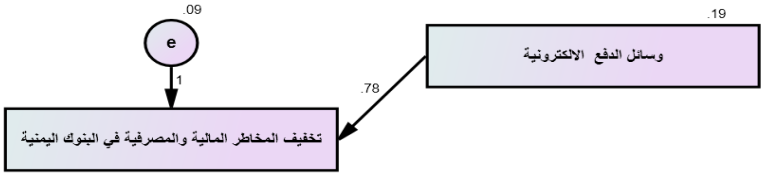

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي

تستنتج الدراسة بأن الفرضية الثالثة التي نصت: (لا يوجد دور ذو دلالة لوسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية) قد رفضت وأثبت أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لها دوراً إيجابياً مؤثراً في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمينة.

جدول (15/2): خلاصة نتائج الدراسة مقارنة مع التساؤلات والفرضيات:

تساؤلات الدراسة	فرضيات الدراسة	القبول أو الرفض	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
هل يوجد دور لوسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية؟	الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفي.	تم رفض الفرضية	تم تحقيق الهدف الرابع للدراسة الذي ينص على: معرفة دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطرالمالية والمصرفية.	اتضح من خلال إجابة المبحوثين أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني يسهم في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية بمقدار (783.).
هل يوجد دور لمحافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية؟	الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمحافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفي.	تم رفض الفرضية	معرفة دور محافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطرالمالية والمصرفية.	أن استخدام محافظ النقود الإلكترونية لها تأثير بسيط في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية حيث بلغت حجم تأثيرها (48%).
هل يوجد دور لبطائق الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية؟	الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبطائق الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفي.	تم رفض الفرضية	معرفة دور بطائق الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية.	أن استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية له تأثير كبير في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية حيث بلغ حجم تأثيرها ((63%).
هل يوجد دور للإنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية؟	الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للإنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفي.	تم رفض الفرضية	معرفة دور الإنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية.	أن استخدام الإنترنت المصرفي في المصارف اليمنية، له تأثير كبير في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية حيث بلغ حجم تأثيرها (67%).
	ومن خلال نتائج الإحصاء كذلك:			
	تم تحقيق الهدف الأول الذي ينص على: التعرف على مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها وأنواعها وخصائصها.		تم تحقيق الهدف الثاني الذي ينص على: دراسة واقع وسائل الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية.	تم تحقيق الهدف الثالث الذي ينص على: التعرف على المخاطر المالية والمصرفية ومصادرها وأساليب التخفيف منها ومؤشرات قياسها.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج الإحصائية.

الخاتمة:

أولاً: مناقشة نتائج البحث

أسفرت الدراسة الميدانية عن مجموعة من النتائج أو الاستنتاجات، وذلك على النحو الاتي:

1. أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني يسهم في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.
2. أن التغيرات المفسرة التي طرأت في تخفيف المخاطر المالية والمصرفية ناتجة عن ارتفاع حجم التأثيرات المباشرة لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.
3. رفض فرضيات الدراسة المتمثلة بالآتي:

- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمحافظ النقود الإلكترونية في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.
- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبطاقات الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.
- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للإنترنت المصرفي في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.

4. أن استخدام الإنترنت المصرفي في المصارف اليمنية، وبطاقات الدفع الإلكتروني في المصارف اليمنية لهما تأثير كبير في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.
5. أن استخدام محافظ النقود الإلكترونية لها تأثير بسيط في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمنية.
6. أن مستوى التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية أولى اهتمامات البنوك اليمنية المصرفية.
7. أن استخدام الإنترنت المصرفي في وسائل الدفع الإلكتروني كان أولى اهتمامات المصارف اليمنية وذلك من أجل تقديم أفضل الخدمات المصرفية وكسب ثقة عملائها واستقطاب عملاء جدد.
8. ضعف الوعي المصرفي في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني من قبل عملاء المصارف اليمنية.
9. تطوير التشريعات القانونية ورفع كفاءة النظام المالي والنقدي في المصارف من العوامل المهمة التي تقلل من المخاطر المالية والمصرفية المحتملة.
10. تبدي المصارف محل الدراسة اهتماما كبيراً في تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني من أجل النمو الاقتصادي وتعزيز كل من الشمول المالي وسوق الأوراق المالية.
11. أصبح استخدام وسائل الدفع الإلكتروني واقعاً لا مفر منه مما يستلزم من المصارف اليمنية تطوير الكادر للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.
12. أن وسائل الدفع الإلكتروني تسهم بشكل كبير في عمليات الإيداع والسحب وغيرها من العمليات الآخرى بطرق إلكترونية دون الحاجة للذهاب إلى مقر المصرف.
13. أن وسائل الدفع الإلكتروني تقدم خدمات متميزة مقارنة بالخدمات التقليدية، فهي توفر الوقت والجهد والتكلفة.

ثانيا: التوصيات:

توصيات للبنك المركزي:

1. العمل على نشر الوعي المصرفي في المجتمع من خلال استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها في التخفيف من المخاطر المالية المحتملة وترسيخ ثقافة التعامل بها.
2. العمل على زيادة الربط البيني وتطويره بين المصارف ببعضها بعضاً ومزودي الخدمة وشركات الاتصالات من أجل انتشار وتسهيل استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ومن ثم التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية.
3. فتح المجال للاستثمار في مجال وسائل الدفع الإلكتروني من أجل تقديم خدمات حديثة للعملاء بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة.
4. العمل على إنشاء منظومة قانونية وتشريعية للعمل المصرفي الإلكتروني من أجل تعزيز الثقة والتعامل بها من قبل العملاء.
5. تشجيع ودعم الشركات المالية والغير مالية على تقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

6. تشجيع البحث العلمي حول وسائل الدفع الإلكتروني من أجل خلق محيط إلكتروني متطور يواكب التكنولوجيا المالية (وسائل الدفع الإلكتروني).

توصيات للبنوك الآخرى:

1-ضرورة العمل على تعزيز استخدام الإنترنت المصرفي وإدخال خدمات مصرفية الكترونية جديدة.

2-العمل على تشجيع عملاء المصارف على استخدام البطاقات الإلكترونية من خلال التعريف بهذه البطاقات عبر الوسائل الإعلامية المتاحة.

3- ضرورة العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومن ثم التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية في المصارف اليمينة.

4-ضرورة مواكبة التشريعات والقوانين للتطورات التكنولوجية ورفع من كفاءة النظام المالي والنقدي في المصارف اليمنية.

5-تذليل الصعوبات أمام حصول العملاء على وسائل الدفع الإلكتروني لما لها من دور في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية.

ثالثا: الدراسات المستقبلية المقترحة:

1-تطوير وسائل الدفع الإلكتروني في اليمن وأثرها على زيادة الوعي المصرفي.

2-النظام القانوني والتشريعي لوسائل الدفع الإلكتروني وأساليب حمايتها.

3-شركات الدفع الإلكتروني ودورها في دراسات الإستراتيجيات المستقبلية للمصارف اليمنية التي تتضمن مشروع تطوير وسائل الدفع الإلكتروني.

4-دور شركات الدفع الإلكتروني في تعزيز ثقة العملاء بوسائل الدفع الإلكتروني.

قائمة المراجع

(أ)المراجع العربية

الكتب:

1- العلفي، نبيل,2014, "تعثر البنوك" , الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، اليمن.

2- قندوز, عبد الكريم,2020,"المخاطر المصرفية وأساليب قياسها" ,الإمارات العربية المتحدة.

الأطروحات والرسائل العلمية:

1. ابتسام، السايس وآخرون,2019,"وسائل الدفع في التجارة الإلكتروني" , رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

2. باسيدي، عائشة وآخرون,2021," تطور وسائل الدفع الإلكتروني وانعكاساته على السيولة لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري" , رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية، الجزائر.

3. حايك، عمار,2016," أثر الاندماج المصرفي في كفاءة وربحية المصارف التجارية" , رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا.

4. خيرة، كتفي,2015,"دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية" , رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

5. زواش، زهير,2011," دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية" , رسالة ماجستير، جامعة العربي ابن المهيدي، الجزائر.

6. شريفي، أمال,2019,"مدى إدراك زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأهمية وسائل الدفع الإلكتروني وعلاقته باستخدامهم لها" , رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

7. غلام، بونفلة وآخرون,2021,"واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر" , رسالة ماجستير، جامعة ماي، الجزائر.

8. فلاح، فاطمة,2018,"أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية" , رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.

9. فواطمية، حمزة,2018," مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر" , رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

10. ناولوا، محمد,2020,"إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية التطبيق" , رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.

11. يعقوب، فرح,2017,"إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي" , رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

12. يونس، عمر,2021," دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة في بعض المصارف السودانية" , رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

الدوريات والمجلات العلمية:

1. الأمين، حمزة وآخرون,2022,"مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية", ورقة بحثية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا.
2. بوعبدلي، أحلام وآخرون,2015," إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية", ورقة بحثية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر.
3. شيلق، رابح,2021," وسائل الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر", ورقة بحثية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر.

التقارير والقوانين

1- البنك المركزي العراقي,2019, مسودة دليل العمل الرقابي ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية التجارية.
2- تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2020م.
3- تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2022م.
4- قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (1) لسنة 2020م. بشأن القواعد التنظيمية لتقديم المؤسسات المالية لخدمات النقود الإلكتروني. اليمن، صنعاء.

الدراسات:

1. البنك المركزي السعودي,2021, دراسة استخدام وسائل الدفع في السعودية.
2. البنك المركزي الأردني,2021.
3. صندوق النقد العربي,2020.
4. لجنة بازل للرقابة المصرفية (2), 2017.

المراجع الإنجليزية:

الأطروحات والرسائل العلمية:

- *Abiola, Sekoni,2015," The Basic Concepts and Features of Bank Liquidity and its Risk", Master Thesis, IIUM Institute of Islam Banking and Finance, International Islamic University Malaysia, Kuala Lumpur, Malaysia.*
- *Hajiyev, Rashad, (2021), " Risks in the Banking Sector and Credit Risk Measurement Methods Research on Azerbaijan Banking Sector", Master thesis, Univerista Ca'Foscari Venezia, Azerbaijan.*
- *Hove, Leo,et al," The Role Of Risk In E-retailers' Adoption of Payment Methods : Evidence For Transition Economics", Master thesis, Department of Applied Economics (APEC) Vrije Universiteit Brussel.*

الدوريات والمجلات العلمية:

- *Kaur, Karamjeet et al, (2015)," E-Payment System on E-Commerce in India", Research Paper, Karamjeet Kaur Int, Journal of Engineering Research and Applications, Guru Kashi University, India.*
- *S.N. Singh, (2021)," Credit Risk Management Practices in Dashen Bank of Mettu Branch in Ethiopia", Research Paper, Financial Markets, Institutions and Risks ISSN, Faculty of Business and Economics, Mettu University, Mettu, Ethiopia.*